

فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر كأهم أشكال التمويل الدولي في النمو

الاقتصادي وتأثير بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية عليه

دراسة قياسية لحالة الجزائر 2014/2000

أ.د. حناشي لعلی، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

كريع سلمی، طالبة دكتوراه بجامعة اريس الأمريكية

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية إبراز فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر كأهم أشكال التمويل الدولي في النمو الاقتصادي من خلال قياس أثره، وتحليل تأثير بعض المؤشرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وسيتم قياس أثر هذا الأخير على النمو باستخدام البرمجة الإحصائية من خلال طريقة المربعات الصغرى.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤشرات الاقتصادية الكلية، البرمجة الإحصائية.

الجانب النظري:

تمهيد:

إن من الصعب على الدول السائرة في طريق النمو أن توفر فرص استثمارية ناجعة يعول عليها من قبل المؤسسات المحلية؛ نظرا لعدم اكتسابها الخبرة الكافية ومحدودية إمكانياتها لهذا تلجأ مختلف الإقتصاديات إلى أساليب تمويلية خارجية تغطي نقصها، رغم أنها تعلم يقينا أن لكل منها تكلفتها التي تؤثر سلبا على وضعها الإقتصادي سواء في المدى القصير أو البعيد، وتأتي إلا أن تسلك هذا المسار راجية أداءا اقتصاديا أفضل.

ولقد برهنت الزيادة المتسارعة في أحجام الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم على أنه من أفضل الصيغ التمويلية، وكذا على مدى أهميته خاصة لما يحظى به من مرونة خلال الأزمات المالية والاقتصادية التي تصادف معظم بلدان العالم، خاصة وأن معظم دول العالم تسعى إلى الانفتاح

وتحرير التجارة لذا تتنافس على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر والجزائر هي الأخرى تنحو هذا المنحى.

وفي هذا الصدد تبحث هذه الدراسة في معرفة فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين الأداء الإقتصادي في الجزائر، كما أردنا تحليل وإبراز حساسيته لبعض المؤشرات الاقتصادية الكمية التي تؤثر به.

الإشكالية:

ما هو دور الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي في الجزائر؟ وما تأثير بعض المؤشرات الاقتصادية الكمية عليه؟

الفرضيات:

- للإستثمار الأجنبي المباشر أثر معنوي وإيجابي على النمو الإقتصادي في الجزائر.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية، أو تمويلية، أو إنشائية، أو زراعية أو خدمية و يمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹. ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى².

2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

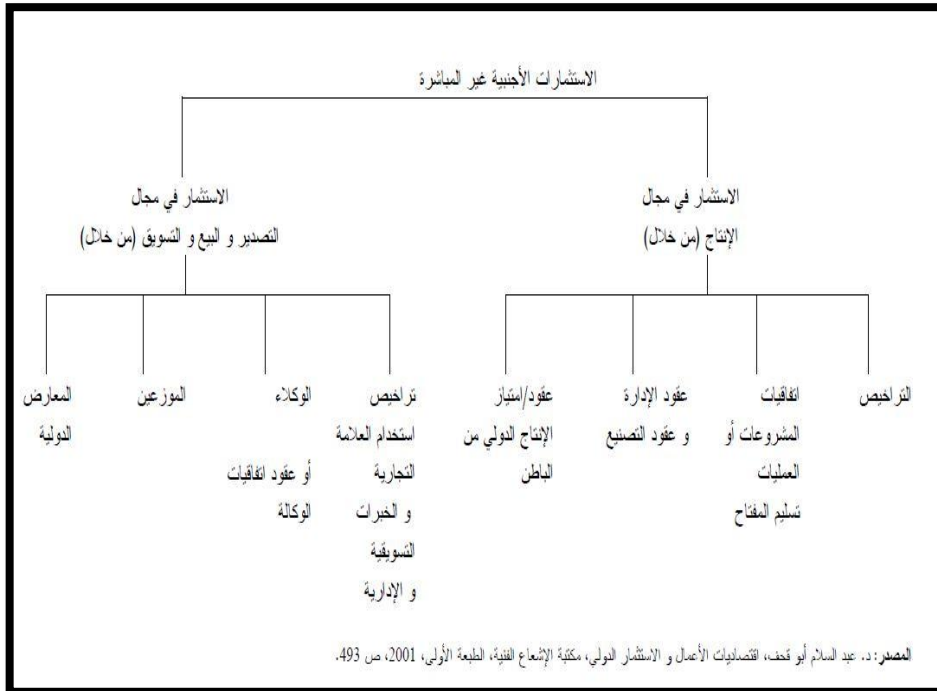
- أ- الإستثمار الأجنبي المباشر: هناك ثلاث صور أساسية للإستثمار الأجنبي المباشر، وهي³:
 - الإستثمار الخاص: يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص أساسا فيا لاستثمار في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية وخصوصا في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحا ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان.
 - الإستثمار الشئائي: ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، و يعنى الاستثمار الشئائي

مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي، وهذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلي نتيجة مشاركته في المشروع .

• **الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية:** تمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مثل الحاسبات الالكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة وفي قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق.

ب- الإستثمار الأجنبي غير المباشر: ويمكن تلخيص صيغ الإستثمار الأجنبي غير المباشر في الشكل الآتي⁴:

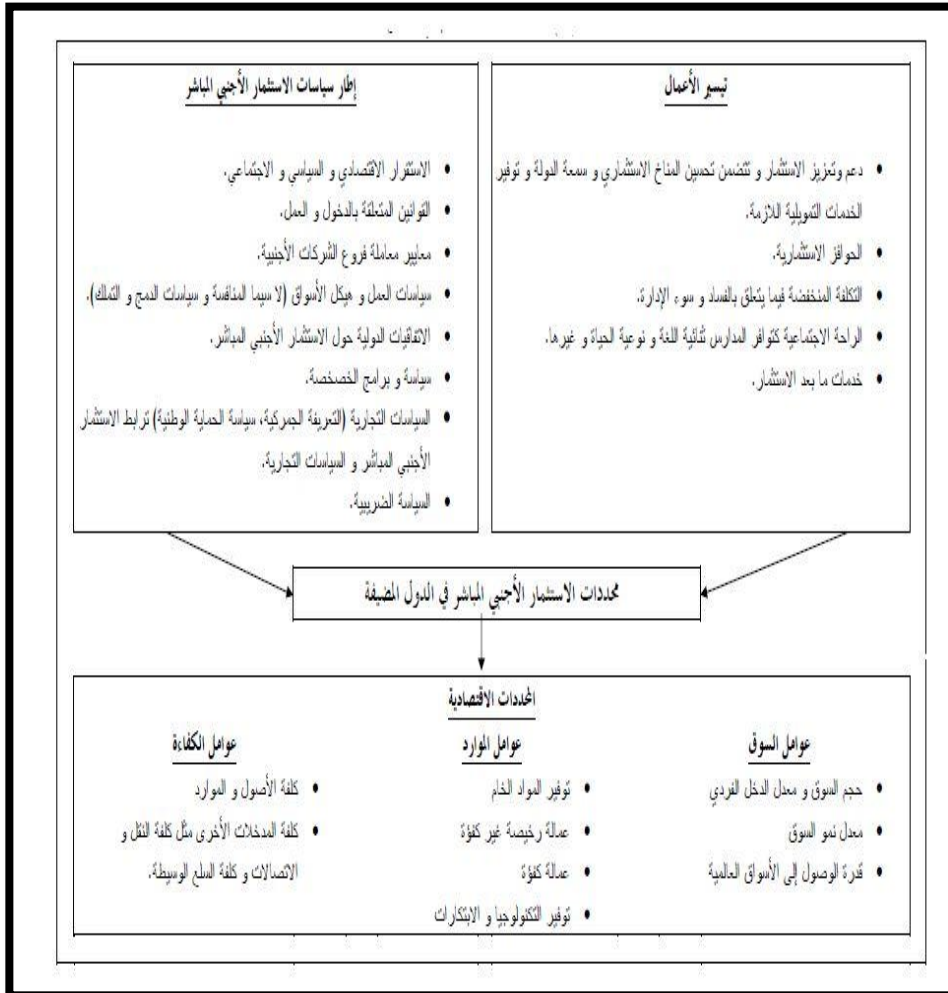
الشكل رقم (1): صيغ الاستثمار الاجنبي غير المباشر



ثانيا: محددات وعوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: تعتمد عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على محددات ثلاث لها علاقة بالموقع المستثمر فيه ، بالإضافة إلى مزايا تتعلق بالشركة الأجنبية صاحبة المشروع والشكل الموالى يوضحها بالتفصيل⁵.

الشكل(2): محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: أ حسان خضرم، الإستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت.

2- العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للإستثمارات الأجنبية⁶:

في إطار نظرية الموقع التي تفسر المحددات المؤثرة على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نجد أنها قسمت إلى ثلاث مجموعات كالتالي:

الجدول (1): عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

العوامل الشرطية	أمثلة
أ- خصائص المنتج / السلعة (Product – Specific)	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة חדثة / جودة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية و المالية و البشرية) خصائص العملية الإنتاجية.
ب- الخصائص المميزة للدولة المضيفة (Country – Specific)	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية و الطبيعية، مدى التقدم الحضاري (Tech-Cultural)، خصائص البيئة السياسية الاقتصادية.
ج- العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل و الاتصالات بين الدول المضيفة و الدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية و السياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال، و المعلومات، و البضائع، و الأفراد، و التجارة الدولية.
العوامل الدافعة	
أ- الخصائص المميزة للشركة (firm-specific)	مدى توافر الموارد المالية و البشرية و الفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.
ب - المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة و مواجهة التهديدات و الأخطار التجارية.
العوامل الحاكمة	
أ - الخصائص المميزة للدولة المضيفة.	التوانين و اللوائح الإدارية، و نظم الإدارة و التوظيف و سياسات الاستثمار، و الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.
ب - الخصائص المميزة للدولة الأم	التوانين و اللوائح و السياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
ج - العوامل الدولية	الاتفاقات المبرمة بين الدولة المضيفة و الدولة الأم، و المبادئ و المواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: عبد السلام قحف، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، 2001، الاردن، ص 405.

ثالثا: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

وذلك بدراسة عدّة مؤشرات أهمها⁷:

أ حجم السوق: تعتبر الجزائر سوق ضخم بالنسبة للشركات الأجنبية التي تهدف إلى تغطية السوق المحلي، حيث بلغ عدد السكان 32.5 مليون نسمة في جانفي 2005، وهذا ما يجعل الاستهلاك كبير للمواد المصنعة ومواد التجهيز، فعلى سبيل المثال بلغت الواردات سنة 2005 ما يقارب 20.3 مليار دولار لكن في المقابل نجد أن نسبة النمو الديمغرافي بدأت بالانخفاض حيث وصلت إلى 1.63% سنة 2005 بعدما كانت من أعلى النسب عالميا بـ 3.4% وهذا بسبب تراجع معدل سن الزواج وانخفاض كبير في نسبة الإنجاب.

ب بنية النقل: فبالنسبة لشبكة الطرقات والتي تعتبر من المؤشرات المهمة جدا نجد في الجزائر أن الطرقات السريعة جد ضعيفة ببعض المئات من الكيلومترات فقط في حين بلغت شبكة الطرقات المعبدة مستوى جد مرتفع، أما بالنسبة للسكة الحديدية فيبلغ طولها 4200 كلم، علما بأن جزء ضئيل منها مزود بالكهرباء، وفيما يخص النقل الجوي فيوجد 35 مطار، 13 منها ترقى للمقاييس الدولية، أما شبكة النقل الجوي الداخلية فهي جد متطورة. وتحتوي الجزائر على 40 ميناء، 11 فقط منها للصيد والتجارة والمخروقات وميناءين اثنين مختصين في المخروقات.

ج بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية: بلغ الهاتف الثابت 2.2 مليون خط منها 30% لحساب الإدارات والتجارة والمصالح والمؤسسات، أما فيما يخص الهاتف المحمول فقد تطور سريعا مع مشاركة 04 متعاملين وأكثر من 13.7 مليون مشترك لعام 2005.

د التزويد بخدمات الكهرباء والغاز: بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميجاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96% وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوربية، كما يستفيد 1.7 مليون منزل من التمويل المباشر بالغاز الطبيعي.

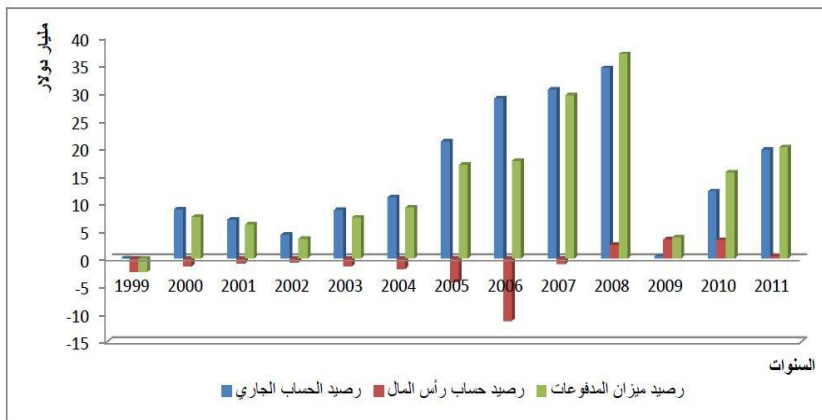
هـ مؤشرات أخرى: لقد بلغت نسبة النمو لسنة 2005 حسب القطاعات: المخروقات 3.5%، الفلاحة 4% الصناعة 2.8% البناء والتشغيل 7.4% الخدمات 7.3%، أما البطالة فقد بلغت 15.3% ونجد أكثر هذه المؤشرات تشجيعا هي انخفاض حجم المديونية الجزائرية حيث بلغت 9.5 مليون دولار خلال 2006، وذلك نتيجة إتباع سياسة التسديد المسبق للديون وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط حيث تجاوز البرميل 70 دولار خلال عام 2006.

رابعا: بعض المؤشرات الاقتصادية الكمية وتأثيرها على الإستثمار الأجنبي.

1- ميزان المدفوعات: أي انخفاض قيمة العملة الوطنية تؤثر على أسعار السلع والخدمات المصدرة والمستوردة فهي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع سعر الصرف في مواجهة العملات الأخرى ومن ثمة زيادة ما يدفع من العملة الوطنية في مقابل أسعار تلك السلع، مما يؤثر على قدرة المستثمر الأجنبي على الاستيراد ومن جهة أخرى تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من الدولة في السوق الدولي، وهذا الأمر يحمل المستثمر نفقات إضافية وخاصة إذا كان المشروع طويل الأجل وكان يستورد المواد الأولية للقيام بالعملية الإنتاجية أو تقديم خدمة كما أن انخفاض سعر الصرف ينجم عنه الارتفاع في سعر الفائدة المحلية مما يرفع من أسعار السلع الرأسمالية المستوردة، وبالتالي يرفع من تكلفة الاستثمار والتي ينعكس تأثيرها على انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة فإن في حالة ميزان المدفوعات، يتأثر العرض والطلب على العملة الأجنبية في السوق الوطنية، فإن كان ميزان المدفوعات يحقق فائض يؤدي ذلك إلى زيادة عرض العملة الأجنبية أكثر من الطلب عليها مما يؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف باعتباره آلية من آليات النظام الرأسمالي التي تحكمه أسواق العرض والطلب في تحديد الأسعار ويحدث العكس تماما إذا حدث عجز في ميزان المدفوعات⁸.

الشكل رقم (3): تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال 1999-2011

تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (1999-2011)



المصدر: دلال بن سميعة، مرجع سبق ذكره، ص 314

أدت الفوائض على مستوى ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة إلى ارتفاع احتياطي الصرف من 4.4 مليار دولار سنة 1999 إلى 11.9 مليار دولار سنة 2000 ثم 17.9 مليار دولار في سنة 2001 ثم 23.1 مليار دولار في سنة 2002 و 32.9 مليار دولار سنة 2003 لتصل إلى 43.1 مليار دولار ثم 56.1 مليار دولار ثم 77.8 مليار دولار خلال السنوات 2004 و 2005 و 2006 على التوالي.

أما في سنة 2007 فقد بلغت احتياطي الصرف 110.2 مليار دولار وذلك بارتفاع قدره 41.2 % عن سنة 2006 ، ليصل في سنة 2008 إلى 143.1 مليار دولار بزيادة قدرها 28.9 % عن سنة 2007 ، أما في سنة 2009 فقد بلغت قيمة هذه الاحتياطات 148.9 مليار دولار، ووصلت إلى 162.2 مليار دولار سنة 2010 و 182.2 مليار دولار سنة 2011 ، وفضلا عن أهمية هذه الإحتياطيات في مواجهة الصدمات الخارجية للاقتصاد، فهي تضمن الإدارة المرنة لسعر صرف الدينار بما ينسجم مع أهداف القدرة التنافسية الخارجية ونمو الاقتصاد الوطني.

2- سعر الصرف الوطني: يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف وذلك باعتبار أن التقلبات أسعار الصرف تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، فهي تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري باعتبارها تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسات الجدوى، وبالتالي عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى داخل الدولة بل تشجع على خروج رؤوس الأموال إذ أن احتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقويم الاستثمار بها يؤدي إلى عائدات أقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر وبالتالي يخشى المستثمر الأجنبي من توجيه استثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار سعر الصرف.

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن المستثمر الأجنبي يتفاعل بردود عكسية بعد حدوث تخفيض العملة. وأنه يأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد النفقات الاستثمارية لأن هذه التقلبات تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها أي أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري

يعمل بنك الجزائر على إدارة سعر الصرف من خلال تدخلاته في سوق الصرف الأجنبي بين البنوك والذي يعتبر المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية المتاحة فيه ، من خلال تصحيح التكافؤ في سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وضمان استقرار سعر الصرف مقابل تقلبات العملات الأخرى، بما يضمن التوازن الخارجي للاقتصاد وملائمة مناخ الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي، وعليه انخفض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من 66.6 دينار للدولار الواحد سنة 1999 إلى 79.7 دينار للدولار في سنة 2002 ليرتفع بعدها إلى 72.1 دينار للدولار سنة 2009 ويصل سنة 2010 إلى 74.3 دينار للدولار ثم يعاود الارتفاع إلى 74.1 دينار للدولار الواحد في سنة 2011 و نلاحظ خلال هذه الفترة تسجيل استقرار نسبي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار خاصة في ظل التقلبات الكبيرة التي عرفها الدولار خلال هذه المرحلة .

الجدول رقم (2): تطور سعر الصرف لدينار الجزائري 2011/1999

تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي
خلال الفترة (1999-2011)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدولار الواحد مقابل الدينار	66.6	75.3	77.2	79.7	77.4	72.1	73.4	72.6	69.2	64.6	72.5	74.3	74.1

Source: <http://data.albank.adawli.org/indicator.03/12/2012,15:41>^h

3- **التضخم:** يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين وهذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور وعلى حجم تكاليف العملية الإنتاجية وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية , بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار العملة الوطنية.

تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية أي تتجه إلى إنتاج السلع والخدمات التي ترفع أسعارها وذلك من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح أي الاستثمار في المشاريع التي تدر أكبر ربح ممكن مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في الأنشطة قصيرة الأجل ويتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل، وهذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية. عموماً تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الأموال المستثمرة سواء كانت أجنبية أو محلية وفي حالة استمرارها في الارتفاع لا تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل تتعدى إلى رؤوس الأموال المحلية.

في دراسة سنة 1985 عن 54 دولة نامية Schneider and frey وقد أوضح كل من وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لأن ذلك يمثل مؤشر عن ضعف الاقتصاد في الدول المضيفة ومن ثمة يمثل ذلك مخاطر سنة 1997 في Nunnenhamp للمستثمرين في شكل توقعات سياسات غير مرغوبة كما بين دراسة عن الاستثمار الأجنبي في أمريكا اللاتينية للدول كولومبيا، شيلي، كوستاريكا (قد تمكن من تخفيض معدلات التضخم دون 20 % منذ 1984 قد حقق نجاحاً ملحوظاً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومنه التضخم يؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.

4- الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (3): التوزيع القطاعي لمكونات الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2000 - 2010

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المحروقات	6.2	4.9	(1.6)	3.7	8.8	3.3	5.8	(2.5)	(0.9)	(2.3)	(7.8)	(3.0)	(3.2)
الزراعة	2.7	(5.0)	13.2	(1.3)	19.7	3.1	1.9	4.9	5.0	(5.3)	21.4	4.6	10.5
الصناعة	1.6	1.2	2.0	2.9	1.5	2.6	2.5	2.8	0.8	4.4	6.1	2.5	2.2
الأنشطة العمومية والبناء	1.4	5.1	2.8	8.2	5.5	8.0	7.1	11.6	9.8	9.8	8.2	8.9	3.0
الخدمات	3.1	2.1	6.0	5.3	4.2	7.7	6.0	6.5	6.8	7.8	8.2	7.3	6.1
معدل النمو خارج المحروقات	2.3	1.2	5.4	5.3	5.9	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1	9.0	6.2	5.2
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3.2	2.2	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	1.4	3.4	2.4

المصدر: جمال بلخياط، جدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الإقتصادي -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2015، ص 122.

يظهر الجدول السابق أن الارتفاع في أسعار المحروقات أدى منذ النصف الثاني من سنة 1999 إلى انتعاش الميزانية العامة للدولة والتي سمحت بتسارع وتيرة النمو الاقتصادي خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة، بحيث ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي من 2.2% سنة 2000 إلى 2.7% سنة 2001 و 4.7% ، سنة 2002 ليصل سنة 2003 إلى 6.9% هذه السنة التي بلغ فيها معدل نمو المحروقات 8.8% لتستقر بعدها معدلات النمو الاقتصادي بين 5.2% و 5.1%

خلال سنتي 2004 و 2005 على التوالي، ونتيجة لانخفاض معدل نمو قطاع المحروقات بـ: 2.5% سنة 2006 ثم 0.9% سنة 2007 و 2.3% سنة 2008 ثم 7.8% سنة 2009، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي إلى 2% 3% ثم 2.4% 1.4% سنة 2006، 2007، 2008، 2009، على التوالي، ومن المهم أن نشير إلى أن الاقتصاد الجزائري بدأ يعاني في الربع الرابع من عام 2008، نتيجة لانخفاض أسعار النفط أو للآثار المترتبة على الركود في الاقتصادات المتقدمة واشتداد الأزمة المالية العالمية حيث انخفض سعر النفط الخام بشكل حاد من 111.51 دولار للبرميل في النصف الأول من عام 2008 إلى 88.22 دولار للبرميل في النصف الثاني من نفس السنة، كما يمكن أن يكون ناجما عن سياسات البلاد في مجال تامين المحروقات أي خفض الحصص التي تقررها الدول المنتجة، حيث تم تسجيل انخفاضات هامة على مستوى فرعي: "تجميع الغاز الطبيعي" و"إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي" اللذين عرفا انخفاضا بنسبة (- 10.5%) و(- 1.5%) في سنة 2008 وفي المقابل ارتفع الإنتاج الإجمالي المتراكم للكهرباء في هذه السنة بمعدل 0.2%، هذا الأخير الذي أصبح نشاطا منفتحا على المنافسة الخاصة بموجب القانون 01-02 المؤرخ في 23 فيفري 2002. حيث تقوم شركة سونلغاز بإنتاج نسبة 76% أما باقي النسبة المقدرة بـ 24% من الإنتاج السنوي فينجزها المتعاملون الخواص، أما في سنة 2010 فقد شهد معدل النمو الاقتصادي تحسنا نسبيا إذ ارتفع بـ: 3.4%، ليتراجع في سنة 2011 إلى 2.4% بسبب الركود المستمر لقطاع النفط والغاز والذي انخفض بـ: 3% ثم بـ: 3.2% خلال سنتي 2010، 2011 على التوالي، ويبقى قطاع المحروقات الأكثر تأثرا في نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر، نظرا لأهميته في تشكيل القيمة المضافة و التي قدرت بـ: 45.5% سنة 2008 و 36.7% سنة 2011 مقابل 28.2% سنة 1999.

كما شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظا خاصة بعد سنة 2001، هذه السنة التي بلغ فيها حوالي 5.4% ليواصل ارتفاعه بعدها ويصل إلى 9% سنة 2009، ويعود الفضل في ذلك إلى ارتفاع معدل النمو في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات خلال هذه الفترة و الذي رافق زيادة النفقات العامة في الاستثمار في هذه القطاعات في ظل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي الهضاب العليا والجنوب، إضافة إلى الارتفاع الكبير في معدل نمو القطاع الفلاحي سنة 2009 وكذا الارتفاع الملحوظ في معدل نمو

القطاع الصناعي في هذه السنة، ليتراجع بعد ذلك إلى 6.2% سنة 2010 و 5.2% سنة 2011 بسبب تراجع الأداء على مستوى القطاعات السابقة خلال السنتين الأخيرتين، وهذا ما يوضحه الجدول أعلاه.

ومع أن القطاع الصناعي يعد قطاعا أساسيا لتحقيق نمو مستدام إلا معدل نموه يبقى ضعيفا إذ بلغ حوالي 2% في المتوسط خلال الفترة 1999-2007، ليشهد في سنة 2008 فقرة نوعية ويصل إلى 4.4%، ثم 6.1% سنة 2009، إلا أنها خفض بعدها إلى 2.5% ثم 2.2% خلال سنتي 2010، 2011 على التوالي.

وتبقى الصناعة أدنى مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في التسلسل الهرمي للقطاعات 4.3% سنة 2011 و 5.7% سنة 2009، ويرجع ذلك إلى ضعف معدل الاستثمار في هذا القطاع إضافة إلى عوامل أخرى تسييرية و تنظيمية، فعلى الرغم الإرادة المعلنة من قبل السلطات العمومية لأجل إعادة تنشيط هذا القطاع، من خلال إزالة تشوهات المالية وتأهيل عناصره وجعله على قدر من التنافسية، إلا أن الاعتماد على أنماط تسييرية بمختلف منطلقاتها وتطبيقاتها، لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المرسومة، حتى إن شركات التسيير والمساهمة والتي أنشئت خلال سنة 2003، حاولت أن تكون مرافقا للمؤسسات في البحث عن شركاء ومساعدتها في إدارة مشكلاتها المالية والتسييرية إلا أن صلاحيتها كانت محدودة.

وبين فحص تطور الإنتاج الصناعي خلال هذه الفترة أن قطاع الصناعة العمومية يظل يميزه بشكل كبير الضعف في بعض الفروع مثل الصناعات الحديدية والمعدنية والإلكترونية والكهربائية والجلد والنسيج والنشاطات المتنوعة. و في المقابل لا يحظى القطاع الخاص بحصة أفضل بالرغم من أنه يواجه بدرجة أقل مشكل الجمود.

أما القطاع الفلاحي وبعد تسجيله لمعدل نمو سلبي سنة 2000، ارتفع معدل نموه في سنة 2001 ليصل إلى 13.2%، ويرجع ذلك إلى ملائمة الظروف المناخية وكذا الاستثمارات المعتبرة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية غير أن سنة 2002 شهدت انخفاض معدل نمو هذا القطاع بنسبة 1.3% والناتج عن انخفاض معدلات الأمطار في هذه السنة والتي أثرت بشكل كبير في إنتاج الحبوب. (انخفض إنتاج الحبوب بمعدل 24%)، أما سنة 2003 فقد تحسن الظروف المناخية إلى وصول معدل نمو القطاع ألفلاحي إلى 19.7%، هذه السنة التي بلغت فيها نسبة مساهمته في تكوين

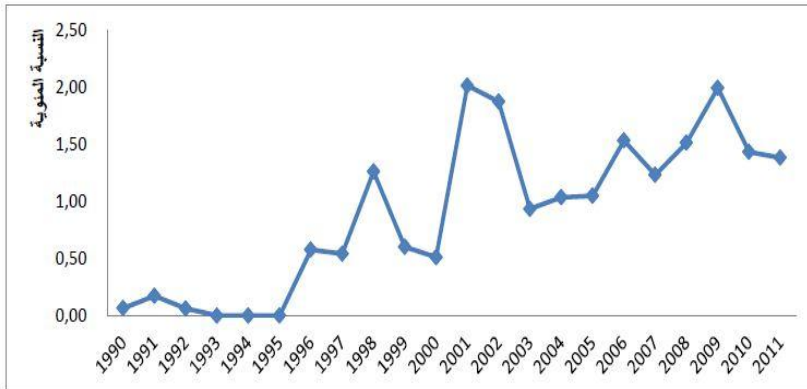
الناتج المحلي الإجمالي 9.8% مقابل 8.4% في سنة 2000 و 9.7% سنة 2001، بعدها شد معدل نمو هذا القطاع انخفاضاً تدريجياً ليصل إلى 1.9% سنة 2005 و 5% سنة 2007 هذه السنة التي بلغت فيها نسبة مشاركة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 7.6%، أما في سنة 2008 فقد انخفض معدل نمو هذا القطاع 5.3%، وخسر بذلك 10.3 نقطة مقارنة بعام 2007 ويعود هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى تراجع إنتاج الحبوب بمقدار 60.5% من 43 مليون قنطار سنة 2007 إلى 17 مليون قنطار في 2008 نتيجة للظروف المناخية السيئة في هذه السنة والتي تبقى المتحكمة في هذا القطاع، و في سنة 2009 حقق معدل نمو هذا القطاع قفزة كبيرة و بلغ 21.4% هذه السنة التي بلغت فيها نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 9.3% مقارنة ب 7.5% و 6.4% خلال سنتي 2007، 2008 على التوالي، بعدها انخفض معدل نمو هذا القطاع إلى 4.6% في سنة 2010 قبل أن يعاود الارتفاع ويصل إلى 10.4% سنة 2011، هذه السنة التي بلغت فيها نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 8.2%.

الشكل (4): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

2011/1990

الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة (2011-1990)



Source : http://www.iaigc.net/UserFiles/file/Statistics/2012/FDI_inflows_GDP.xls, 10/12/2012
15:10^h

نلاحظ من خلال الشكل السابق زيادة حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال العشرية الأخيرة مقارنة بالسنوات التي تسبقها، إلا أنه لا تزال هذه النسبة منخفضة مقارنة ببقية دول شمال إفريقيا، ففي سنة 2001 على سبيل المثال بلغت هذه النسبة في الجزائر 2% بينما بلغت خلال نفس السنة 7,44% في المغرب و 2,2% في تونس، أما في سنة 2009 وعندما بلغت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1.99% بلغت 3,57% في مصر و 2,14% في المغرب و 3,88% في تونس. وتبين الأرقام السابقة أن الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري لا يزال ضعيفا، على الرغم من أن هناك إمكانيات هائلة غير مستغلة للاستثمار في الجزائر.

الجانب التطبيقي:

أولا: بناء النموذج القياسي

- 1- تصميم النموذج وتقدير معلماته: يتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي، ولأجل هذا تعد مرحلة تعيين النموذج ومرحلة تقدير معلماته من أهم مراحل القياس الاقتصادي.
- تصميم النموذج: يمكن التعبير على المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة بالشكل التالي:

$$pib = f(inv, gov, fdi, ex, u)$$

- تحديد الشكل الرياضي للنموذج: إن الشكل العام وبافتراض وجود علاقة خطية، بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) وبين المتغيرات المستقلة (الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحقيقية، الاستثمارات المحلية الحقيقية، إجمالي الصادرات الحقيقية، إجمالي الواردات الحقيقية). تم إدخال اللوغاريتم على النموذج، ويجري هذا التحويل لغرض تصحيح الالتجانس الممكن تواجده بين المتغيرات، وخاصة في وحدات القياس، حيث يصبح الشكل العام للنموذج المقترح كالتالي:

$$\ln PIB_i = \alpha_0 + \alpha_1 \ln INVR_{1i} + \alpha_2 \ln GOV_{2i} + \alpha_3 \ln FDI_{3i} + \alpha_4 \ln EXR_{4i} + u_i$$

حيث:

i: يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة 2000-2014.

$\ln PIBr$: لوغاريتم الناتج المحلي الحقيقي.

$\ln INv_r$: لوغاريتم إجمالي الاستثمار المحلي الحقيقي.

$\ln GOV_r$: لوغاريتم إجمالي الانفاق الحكومي.

$\ln FDI_r$: لوغاريتم الاستثمارات الأجنبية الحقيقية.

$\ln X_r$: لوغاريتم إجمالي الصادرات الحقيقية.

u_i : الخطأ العشوائي.

- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: في هذه المرحلة، لابد من دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا، تجنباً لظهور مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regressions)⁹، حيث يشير هذا المصطلح إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (t, F) ، وقيمة R^2 ، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى، أي أن اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية OLS (أو أي طريقة إحصائية أخرى) تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل.

ولاختبار استقرارية (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية (الجزر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (unit root test)، لديكي فولر¹⁰ (Dickey and Fuller (DF) وديكي فوللر الموسع (ADF)، Augmented Dickey-Fuller test. حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. وقبل تطبيق اختبار ديكي فوللر لا بد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي في السلسلة، وفي هذه الورقة البحثية التالية أظهرت نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة بتطبيق اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) على السلاسل الزمنية محل الدراسة (هناك حوالي 10 جداول تثبت الإستقرارية لكل سلسلة زمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة يتعذر إدراجها نظراً للحجم).

من الجداول يتضح أن متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى Non stationary in the level، في حين أن المتغيرات وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية

1% و 5% و 10%، بعد اخذ الفرق الأول لها stationary in the 1st difference ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى $CI \sim (1)$. وهذا ما يشير إلى إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

- اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن-جسلس (Johanson-Juslius): على ضوء اختبار الاستقرار، اتضح أن كل متغير على حدا متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق الأول، ولمعرفة وجود أو عدم وجود التكامل المشترك نقوم بما يلي:

$$\begin{aligned} i / H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0 \\ ii / H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1 \\ iii / H_0 : r = 2 / H_1 : r > 2 \\ iiiii / H_0 : r = 3 / H_1 : r > 3 \\ iiiiii / H_0 : r = 4 / H_1 : r > 4 \end{aligned}$$

جدول رقم (4): نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن-جسلس (Johanson-Juslius)

Date: 04/16/17 Time: 05:44				
Sample (adjusted): 1992 2014				
Included observations: 23 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: LNPIB LNINV LNGOV LNEX LNFDI				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.746098	86.09757	69.81889	0.0015
At most 1 *	0.653817	54.56901	47.85613	0.0103
At most 2 *	0.506659	30.17090	29.79707	0.0453
At most 3	0.316431	13.92013	15.49471	0.0852
At most 4 *	0.201321	5.170298	3.841466	0.0230
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.746098	31.52856	33.87687	0.0929
At most 1	0.653817	24.39811	27.58434	0.1214
At most 2	0.506659	16.25077	21.13162	0.2105
At most 3	0.316431	8.749831	14.26460	0.3076
At most 4 *	0.201321	5.170298	3.841466	0.0230
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: تم إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (Eviews-8).

نتائج هذا الإختبار الموضحة في الجدول رقم 1 تؤدي إلى قبول الفرضية البديلة (توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات) وذلك لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر Trace Statistic أكبر من القيمة المحدولة لها عند مستوى معنوية 5%.

نتائج إختبار القيمة الذاتية العظمى Max-Eigen Statistic هي الأخرى جاءت مدعمة لنتائج إختبار الأثر، ما يعني قبول الفرضية البديلة (توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات). وهكذا يتضح وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

ثانياً: تقدير النموذج القياسي

بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة، سوف يتم بتقدير النموذج القياسي، حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على مروانات للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع.

بما أن النموذج المقترح هو نموذج خطي متعدد، سوف يعتمد في تقديره على طريقة المربعات الاعتيادية (OLS) والتي تعتبر من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تلدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع.¹¹

وكما تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وعند مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية ومختلف الاختبارات، مع الاستعانة ببرنامج الاقتصاد القياسي (Eviews-8)، في استخدام طريقة المربعات الصغرى واختباراتها. لكن الطريقة لم تعطي نتائج دقيقة وموثوقة نظرا لوجود بعض المشاكل القياسية في النموذج متمثلة في الارتباط الذاتي للأخطاء، مما يستدع إعادة تصحيحها بإعادة التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة (FMOLS) التي تعمل على تصحيح عدم تحقق شروط الطريقة العادية وخصوصا مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تم إجراء عملية التقدير مع إدخال جميع المتغيرات المستقلة للنموذج فكانت نتائج تقدير أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر 2014/2000 كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (5): نتائج تقدير أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر

Dependent Variable: LNPIB				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Date: 04/16/17 Time: 05:41				
Sample (adjusted): 1991 2014				
Included observations: 24 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINV	0.117824	0.043979	2.679118	0.0148
LNGOV	0.209639	0.033092	6.335063	0.0000
LNEX	0.582221	0.106107	5.487122	0.0000
LNFDI	0.000176	0.003437	0.051209	0.9597
C	1.256679	0.382367	3.286575	0.0039
R-squared	0.965203	Mean dependent var		4.500642
Adjusted R-squared	0.957877	S.D. dependent var		0.243139
S.E. of regression	0.049901	Sum squared resid		0.047313
Durbin-Watson stat	1.197269	Long-run variance		0.002633

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (Eviews-8) الواردة في الملحق رقم 11.

*معنوي عند مستوي 5%

ويستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

■ قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعقدة فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يكون عند حدود 1.256، وهي ذات معنوية (عند مستوى 5% وذلك لأن $P < 0.05$).

■ تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل الاستثمارات الأجنبية الحقيقية إلى أن أثر هذه الاستثمارات كان موجبا ومعنوي (عند مستوى 5%) وذلك لأن $P < 0.05$ ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (0.117)، أي أنه إذا زادت الاستثمارات الأجنبية الحقيقية بمقدار 100% فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 11.7%. وتفسير ذلك أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر يصل إلى المستوى الذي يسمح بأن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وإن كان ضئيلا. بالرغم من أن تحويلات مهمة لأرباح المستثمرين الأجانب في الجزائر تم تحويلها إلى الخارج وقد قدرت خلال الفترة 2002-2011 بحوالي 45 مليار دولار،¹² في حين أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية سنة 2011 لم يتجاوز 22 مليار دولار .

■ كما تشير المعلمة المقدرة لمعامل الإنفاق الحكومي إلى أن أثرها كان موجبا ومعنوي (عند مستوى 5%) وذلك لأن $P < 0.05$ ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (0.209)، ويشير هذا المقدار إلى أنه إذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي بمقدار 100% سيؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 20.9%، وهذا ما تؤكدته النظرية الاقتصادية حيث هذه الزيادة سوف تزيد من الإستهلاك وتحسن من المستوى المعيشي للفرد ما يدفعه للتفكير في الإدخار ومن ثم الإستثمار ما يدفع النمو الوطني، أو من جهة أخرى إذا كان هذا الإنفاق أصلا موجها لدعم الإستثمار ذاته ومن ثم نفس النتيجة.

■ كذلك تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل الاستثمارات المحلية إلى أن أثر هذه الاستثمارات كان موجبا ومعنوي (عند مستوى 5%) وذلك لأن $P < 0.05$ ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (0.000176)، وتشير هذه القيمة الضئيلة إلى أن زيادة الاستثمارات المحلية بمقدار 100% سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 0.001%، هذا تأكيد على أنه رغم الدور المتعارف عليه للاستثمار المحلي كمحرك للنمو ورغم الحجم الكبير

للإنفاق الاستثماري للجزائر والذي تجسد من خلال ثلاث برامج أساسية امتدت من 1999 إلى 2014، ومن جهة أخرى رغم أن زيادة الإنتاج المحلي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومنه زيادة قدرة الشركات على إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع الاستثمارات القائمة لمواجهة هذا الطلب إلا أن مساهمة الاستثمار المحلي في النمو الاقتصادي تكاد تنعدم. مع ملاحظة أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي محدودة وضعيفة ولم تبلغ بعد مرحلة الشراكة الإنتاجية باستثناء قطاعات محدودة كقطاع الصناعات الدوائية الذي عرف تطورا ملموسا بفعل مساهمة العديد من مخابر الأدوية العالمية في تحسين أداء المؤسسة الوطنية صيدال.

■ وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائية (عند مستوى 5%) وذلك لأن $(P < 0.05)$ ، ما بين إجمالي الصادرات الحقيقية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذا ما يشير إليه قيمة المعامل بمقدار (0.582)، أي أنه إذا زادت الصادرات الإجمالية بمقدار 100% فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 58.2%. وتفسير ذلك أن الصادرات تعمل على تحفيز الطلب المحلي وتشجيع الادخار وبالتالي زيادة التراكم الرأسمالي ومنه دعم النمو الاقتصادي مع زيادة مقدرة الاقتصاد المحلي على استيراد المدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي. إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

■ قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.965$ ، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير معادلة النموذج، أي أن 96.5% يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 3.5% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي (U_i) .

■ ويلاحظ من خلال تحليل دالة الارتباط الذاتي، التي تبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي داخل مجال الثقة و $(P > 0.05)$ وهو ما يدل على غياب مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول رقم (6): دالة الارتباط الذاتي correlogram of Residuals لنموذج النمو الاقتصادي

في الجزائر

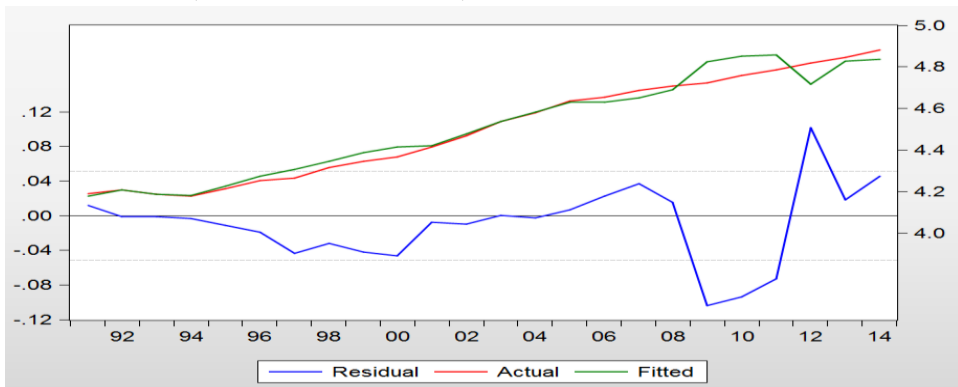
Date: 04/16/17 Time: 05:42						
Sample: 1990 2014						
Included observations: 24						
Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
. **.	. **.	1	0.334	0.334	3.0286	0.082
. .	. * .	2	-0.029	-0.158	3.0525	0.217
**** .	**** .	3	-0.505	-0.509	10.626	0.014
. ** .	. * .	4	-0.261	0.101	12.751	0.013
. * .	. * .	5	-0.108	-0.073	13.133	0.022
. .	. ** .	6	0.005	-0.316	13.134	0.041
. .	. .	7	-0.009	-0.037	13.137	0.069
. .	. * .	8	-0.058	-0.140	13.267	0.103
. .	. * .	9	0.036	-0.084	13.322	0.149
. * .	. .	10	0.096	0.017	13.737	0.185
. * .	. .	11	0.152	-0.030	14.848	0.190
. * .	. .	12	0.075	-0.008	15.142	0.234
*Probabilities may not be valid for this equation specification.						

المصدر: تم إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (Eviews-8)

ولمزيد من الدقة في التقدير يمكن مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من

خلال الرسم البياني التالي:

شكل رقم (5): القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر

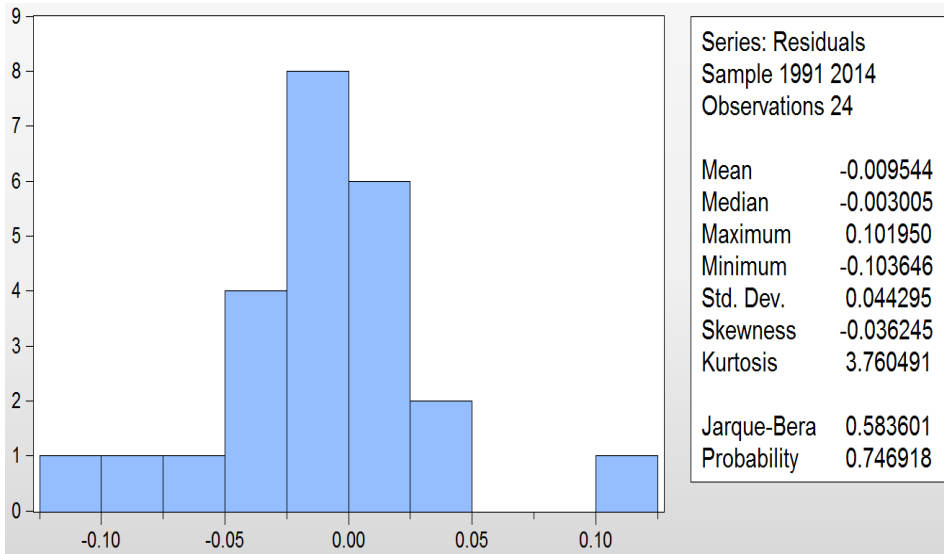


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (Eviews-8).

يلاحظ من الشكل رقم 5 تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

- تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (Jarque-Bera): وجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية وهذا يدعم صحة فرض إتباع بواقي النموذج التوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة $J-B = 0.58$ أقل من $X^2_{0.95} = 5.99$ ، والشكل الموضح أدناه يوضح ذلك:

شكل رقم (6): التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (Eviews-8).

- كما يجب الإشارة هنا لشرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض لكي لا تحدث مشكلة الازدواج الخطي، والتي لها تأثير سلبي على نتائج التقدير، وللتحقق من عدم وجود هذه المشكلة تم استخراج قيمة معامل تضخم التباين (VIF) والذي عادة ما تشير القيمة التي تقل عن 10 لهذا المعامل على ضعف التأثير السلبي لهذه المشكلة على النموذج بمعنى تقريبي أن النموذج خال من المشكل، والجداول التالية يوضح قيمة (VIF) لجميع المتغيرات.

جدول رقم (7): نتائج التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي لنموذج النمو الاقتصادي في الجزائر

Variance Inflation Factors			
Date: 04/16/17 Time: 05:42			
Sample: 1990 2014			
Included observations: 24			
Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LNINV	0.001934	229.4136	3.161755
LNGOV	0.001095	66.05171	2.881492
LNEX	0.011259	1610.472	3.084405
LNFDI	1.18E-05	2.713309	2.316663
C	0.146205	1332.550	NA

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (Eviews-8).

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات أقل من القيمة 10 وبالتالي يعبر عن غياب التأثير السلبي للمشكلة وبذلك يتم الاعتماد على نتائج النموذج المقدر.

خلاصة:

يتضح أنه وبرغم المحاولات الايجابية التي قمت بها الجزائر في سبيل تحسين صورتها أمام المستثمرين الأجانب وجعل الجزائر كموقع محتمل لتوطين الاستثمارات الأجنبية للرفع من أدائها الاقتصادي.

وباعتبار أن المؤشرات الاقتصادية الكلية وسيلة يستخدمها المستثمر لفهم حقيقة الوضع الاقتصادي بالدول المضيفة والحكم على إمكانية الاستثمار بها أم لا، فإن التذبذب والتراجع فيها، أثر بشكل مباشر على التدفقات المتجهة إليها والتي جاءت ضعيفة ومحدودة ومتقلبة (لم تتجاوز في أحسن الأحوال الثلاث مليارات دولار) ولا تعكس حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر. مما انعكس سلبا على النمو الاقتصادي الذي يأتي مصدره بالأساس من عوامل داخلية.

التهميش:

- 1- أمينة زكي شبانه، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة 9-7 ابريل 1994، ص 2.
- 2- على عبد الوهاب إبراهيم نجح، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974-1990، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1995، ص 16.
- 3- إسماعيل شلي، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي العاشر، إدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس 2005 ص 710.
- 4- دلال بن سمينة -تحليل أثر السياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2013/ 2014، جامعة بسكرة، ص 142.
- 5- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، 2001، ص: 493.
- 6- ¹سعيد يحي - تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2006/2007، ص 143.
- 7- أ حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط لكويت.
- 8- ¹سعيد يحي - مرجع سبق ذكره، ص 170
- 9- ¹ بن عيشي عمار، بن ابراهيم الغالي- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010) - الملتقى الوطني حول الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي، 18/19 نوفمبر 2015، جامعة وقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص ص 9، 10.
- 10- دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص 314
- 11- ضياء عبد المجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي: قواعد، نظم ، نظريات، سياسات مؤسسات نقدية، مطبعة النخلة، دار الفكر، الجزائر 1993، ص 24.
- 12- <http://data.albank.adawli.org/indicatir.03/12/2012>
- 13- جمال بلخباط، جدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الإقتصادي -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2015، ص 122.
- 14- http://www.iaigc.net/VserFiles/File/Statistics/2012/FDI_infiws8GDP.10/12/2012
- 15- Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanyuy : Économétrie appliquée, (Bruxelles : Edition De Boeck, 2004), p.319.
- 16- R. Borbonais, M. Terraza, L'analyse des séries temporelles en économies, (Paris : PUF, 2004), pp.150-152.
- 17- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005، ص: 251.
- 18- Banque d'Algerie, "Rapport Economique et Monétaire de l'Agerie", (2012), p.50., et Fond Monétaire Internationale, "Rapport du FMI", n°.11/39, (mars 2011), p.23.